الفصل الثالث

المساواة الإنسانية في الأديان

كثير من الدول الغربية يتشدق بالديمقراطية والمساواة بين الإنسانية، كما أن بعض الدول الشرقية تنادي بما أسمته الشيوعية، وكل من الفريقين يدعي أن في مبادئه البلسم الشافي للإنسانية من جراح التفرقة وعدم المساواة، كما يدعي كل من الفريقين أن العالم مدين له بتقرير المساواة بين بني البشر.

لكن الواقع المؤلم يشير إلى غير ذلك، فدول الغرب وأكثرها إدعاء للديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن قوانينها تتضمن صراحة التفرقة بين بني الإنسان؛ فهي تنص في وضوح وبلا مواربة على التفرقة بين السود والبيض، وتتجلى هذه التفرقة في مختلف مظاهر الحياة وشتى أنواع المعاملات، ويمكن الوقوف على مدى ذلك عند زيارتك إلى أمريكا، فمدارس البيض غير مدارس السود، كما تحرم القوانين على السود ارتياد الأماكن التي يرتادها البيض، كما لا يجوز للأسود ركوب المواصلات التي يركبها الأبيض.

والدول الغربية الأخرى التي تدعي الديمقراطية، لا تقيم لتلك الديمقراطية وزنًا، والأمكنة التي توجد فيها الديمقراطية هي صفحات

الكتب وسطور المجلات المليئة بالدعاية. ففي الوقت الذي تقرأ المبادئ في الكتب تحض على الديمقراطية والمساواة الإنسانية نجد حقيقة مرة وأحداثًا أليمة تظهر ساطعة للعيان في معاملة تلك الدول لشعوب البلاد التي تستعمرها، أو التي تخضع لسلطانها؛ إذ تسقيهم كؤوس الهوان مترعة، وتطبق عليهم قوانين جائرة سنّتها خصيصًا لهم، ولن يستطيع شعب من تلك الشعوب المغلوبة على أمرها، والتي ترسف في قيود الذل والمهانة أن يعلن سخطه على تلك القوانين التي تغاير القوانين التي تطبق على رعايا تلك الدول المستعمرة، والتي تخالف ما أسمته هيئة الأمم المتحدة بمبادئ حقوق الإنسان، وإن اعترض أو سخط شعب على تلك القوانين وما يلاقي من جورها وشططها، فلا جزاء له إلا حرب الإبادة، والسجن، والتشريد، والنفي لأحراره وثواره.

وإذا قارنا دول الشرق بدول الغرب، وناقشنا المبادئ التي تنادي بها، ودرسنا الشيوعية؛ فنجدنا كالمستجير من الرمضاء بالنار. حيث نجد بالتطبيق العملي فروقًا فعلية بين طبقات الشعب، فأعضاء الحزب الشيوعي في أي بلد دخلتها المبادئ الشيوعية هم الذين يستأثرون بطيب العيش ورغده، والمراكز الممتازة في بلدهم، كما أنهم أصحاب الحق في التمتع بكل شيء، وما عداهم فهم أقل الدرجات التي تتدرج تنازليًا حسب إيمان الفرد للشيوعية وولائه للحزب الشيوعي؛ وذلك مقياسه يتوقف على مدى التقرب من أعضاء الحزب الشيوعي، حيث أن تزكيتهم تعتبر عاملاً أساسيًا في صلاحية الفرد، ولن تجد الشعب في تلك الدول سعيدًا إلا على صفحات الكتب الماركسية، وبين سطور النشرات التي

تؤخذ من مبادئ لينين، والتي توزع للدعاية في الخارج والداخل. هذا في داخل البلاد الشيوعية، أما في خارجها فالعداء مستحكم بين الدول الشيوعية وغيرها ممن لا يؤمنون بمبادئها، ومن جراء ذلك فالإنسانية مهددة بالحروب والدمار نتيجة تطاحن الديمقراطية المزعومة، والاشتراكية الموهوبة.

ولو بحثنا عن العلة في عدم تطبيق ما أسماه الغرب بالديمقراطية، وما أسمته بعض الدول الشرقية بالشيوعية، أو الاشتراكية كما يدعون، ولو نقبنا عن عدم تملك هؤلاء وأولئك بالمبادئ السماوية لوجدنا أن سبب ذلك يرجع إلى أمرين هامين.

أولهما أن الدول الغربية تؤمن بالدين إيمانًا سطحيًا، وذلك ظاهر في وجود الدين بمعزل عن الحياة السياسية، والسياسة هي كل شيء في الحياة، فلا صلة بين الدين والسياسة، وأن التغني بالدين والتدين ما هو إلا ميراث الأبناء عن الآباء كذكرى عزيزة يحتفظ بها على الأرفف وفي الأدراج، وعن ورائهم الشعب كله لا يعرفون عن الدين شيئًا إلا صلوات يؤدونها، ودعوات يقرأونها، وما بقى من أسرار بعد ذلك ونصوص وقواعد فهو للكهنة، والباباوات، والكرادلة فقط، لأنهم أصحاب حرفة الدين.

والأمر الثاني أن الدول الشرقية خرجت على الدين والتدين واعتبرتهما جريمة؛ وذلك لأنها أجرمت في حق الدين واعتبرته مخدرًا أو مفترًا يوقف عجلة التطور ويعوق الإنسان عن التقدم، فاستحدثت قوانين ومبادئ وضعية، وظنت أنها وصلت إلى الأفضل وانتهت إلى الأكمل،

وتناسب أن الإنسان مهما وصل به حد الإدراك لا يمكن أن يكون معصومًا من الزلل أو الخطأ، كما لا يمكن أن تكون قوانينه، أو نصوصه ومبادئه وتعاليمه خالية من الثغرات الناتجة عن الأثرة والأنانية التي جبل عليها.

والقوانين الوضعية لا تحوطها الضمانات الكافية المستوحاة من الضمير، ولا يحميها السياج الروحي الذي يعمل على التطهير الوجداني الذي يقف رقيبًا على المشرع فيحيا ضميره، ويخشى القوة التي تفوق قوة البشر. كما أن القوة الروحية تكون عصمة للحاكم والمحكوم على السواء من الزلل والخطأ، والقوانين الغير مبنية على طوية مطهرة روحيًا، فهي أشبه بالجسد الخالي من الروح، والمعرض للتغيير والتبديل طبقًا لمؤثرات الجو؛ فتلك القوانين معرضة بالتغيير والتبديل طبقًا للشهوات والنزوات، أما القوانين الإلهية فنجدها ثابتة لا تتغير، لأنها صادرة عن قوة لا تتغير، وتستطيع أن تغير، ومعنى ذلك أنك لا تجد لسنة الله تبديلاً أو تحويلاً.

والمتتبع للأسباب التي حدثت بكل من الغرب والشرق على السواء إلى الفرار من الدين يجد أن ذلك نتيجة حتمية لما أدخله الكهنة والقادة المسيطرون على زمام الأمور الدينية، وخروجهم على القواعد الأصلية في تلك الأديان، مما جعل أتباع كل دين يولون الأدبار ويتلمسون الطرق التي تمكنهم من الفرار والفكاك من القيود والأغلال التي وضعها رجال الدين في أعناقهم.

فكهنة البراهمة أوجدوا نظام الطبقات بعد أن قسموا الشعب إلى قسمين أصليين: الأول هو المشترك في الأسرار، والثاني لا يعرف الأسرار؛ ولذا كان الكهنة، والقواد، ورجال الحكم هم المستأثرون بالمناصب؛ وذلك لأنهم هم المشتركون في الأسرار، والأسرار وقف عليهم دون غيرهم. أما أصحاب الحرف والتجار فكانوا من غير المشتركين في الأسرار، ولذا خرج بوذا بتعاليمه الجديد ثائرًا على الأوضاع؛ فنشر مبادئه الجديدة التي أضحت بعدها البرهمية شيئًا غير مذكور؛ إذ كانت أركان تعاليم بوذا الأساسية المساواة بين جسم الأمير وجسم المتسول، وكذلك نصت تعاليم بوذا على أن لا فرق بين روحيهما، مما جعل الأتباع يفرون من الديانة البرهمية وأتباع بوذا.

وإذا تتبعنا كل الأديان الوضعية نجدها سطورًا تشع أمثلة عليا في الأدب، والأخلاق، والمساواة، ولكن التطبيق كان يخالف النص، والفعل يخالف القول، وذلك راجع لخلو تلك المبادئ من الروح التي تدفعها، والقوة السماوية التي تحيطها بسياج من الضمير الحي. وأضف إلى ذلك أنانية الكهنة، ومدعي التدين، ومحترفي القيادة الدينية، كل ذلك جعل الديانات في وادٍ، والأتباع في واد آخر؛ إذ أصبح الدين في عرف الأتباع قضايا كلامية، وحججًا منطقية، وحكمًا وأمثال تقال في الخطب والمناسبات الدينية فقط.

وإذا تركنا الديانات الوضعية، والمبادئ الكنفوشيوسية، والحكم الأفلاطونية، وأمثال أرسطو، وعرجنا على الديانة اليهودية التي قسمت بني

إسحق إلى فئتين: أحداهما مباركة وهم أبناء يعقوب، والأخرى ملعونة وهم أبناء عيسو، ثم قسموا أبناء يعقوب إلى مرتبتين: الأولى من أبناء يهوذا وهؤلاء يكون الملك منهم ووقفًا عليهم، وباقي الأسباط ومنهم الكهنة، والخدام، والفعلة. ونجد أن أحبارهم، وكهنتهم، وكتبتهم، وفريسيهم قد حرفوا التوراة حتى جعلوها تعادي روح الوحدة الإنسانية.

حرف اليهود قول أنبيائهم بشأن المساواة، فقصرت التعاليم الإنسانية على اليهود فقط؛ فالرحمة، والعطف، والإخاء، والمودة وقف على فقراء اليهود فقط ومحرمة على الغرباء، وإن دل هذا إنما يدل على تفسير واحد، وذلك التفسير واضح فيما نراه من تعاون اليهود في جميع بلاد العالم على تحطيم مقومات الشعوب التي يعيشون فيها، كما يوضح لنا قسوتهم وإجرامهم في سلب فلسطين العربية من سكانها، وتشريد أصحاب البلاد الأصليين، وابتعادهم عن كل المبادئ الأخلاقية التي نادت بها الديانات والشرائع، وأن معاملة اليهود للعرب المقيمين بين ظهرانيهم لتمثل أبشع الجرم في حق المساواة الإنسانية التي شرعتها السماء فكانت فرضًا على أهل الأرض.

ولما كانت المسيحية رسالة السماء إلى الأرض التي جاءت في عالم محيت فيه آثار الرحمة، واتجه بكل إمكانياته إلى المال والمادة على حساب الإنسانية المعذبة؛ لذا جعلت كل تعاليمها للفت الأنظار إلى الآخرة وترك الدنيا؛ وذلك لأن السيد المسيح عليه السلام أرسل في بيئة مادية جشعة

هي بيئة اليهود الذين تركوا الشرائع وحولوا التعاليم السماوية إلى تعاليم أرضية خالية من كل مبادئ الإنسانية إلا على أنفسهم.

ومع مادية اليهود في الوقت الذي جاءت فيه المسيحية، كان حكم الولاة الرومان الذين جعلوا من المجتمع طبقتين متميزتين، طبقة الأغنياء والأشراف الذين استأثروا بكل شيء؛ استأثروا بالطيات ورغد العيش، وطبقة الفقراء الذين حرموا من كل شيء، حرموا من الكرامة وهي أبسط حقوق الإنسان.

لذلك كان جل تعاليم المسيحية ينصب على إطعام الفقير ورعاية البائس المحروم، والتحلي بالفضائل والأخلاق، والأمر بعدم التعدي على الغير. ومن هنا يمكن القول أنها دعت إلى المساواة.

إلا أن الذين قاموا على شئون الكنيسة قد حرفوا الحقائق، وبدلوا الإنجيل بأناجيل تثبت على المسيحية ما هي بريئة منها من تهم. فقد جاء في الأناجيل الأربعة منسوبًا إلى المسيح عليه السلام زورًا وبهتانًا: أنه جاء لخراف بني إسرائيل الضالة فقط، ثم نسبوا إليه أنه رفض أن يشفي أو يعطي البركة لامرأة سامرية، كما نسبوا إليه القول إلى تلاميذه ألا يدخلوا مدن السامريين والأمويين للتبشير والدعوة، مما حول المسيحية إلى يهودية جديدة وطائفية مستحدثة؛ حيث جعلوا التعاليم المسيحية وقفًا على اليهود فقط، مما أجبر العقلاء من المسيحيين على الإعراض عن تلك الأناجيل وتلك التعاليم، ومما جعل أتباع المسيحية يغفلون ما جاء فيها من تعاليم

الحب، والتسامح، والعفو. وذلك التحريف، والتبديل، والتغيير في التعاليم الأساسية للمسيحية أضعف الروح المعنوية والمبادئ السامية في نفس بني الإنسان من أتباع المسيحية.

وأن موقف الكنيسة ورجالها في الغرب، ذلك الموقف الذي إن وصف لا يوصف إلا بالدكتاتورية المتعجرفة التي سببت الثورة على الكنيسة، والتي انتهت بعزل الكنيسة عن المجتمع، وعزل الدين عن حياة الإنسان في الدنيا؛ فلا عمل للكنيسة إلا التدخل في الحريات الشخصية والتمسك بأتفه الأمور وأبسطها، بينما تترك جوهر الحياة ولب المبادئ عرضة لتيارات الإلحاد والفساد.

والكنيسة القيصرية، وقد سمحت لنفسي بأن أسمي الكنيسة في روسيا بالكنيسة القيصرية، لأنها ارتكبت في أواخر عهد القياصرة من الجرائم في حق الشعب ما يجل عن الحصر؛ فقد وقفت الكنيسة ورجالها مع القياصرة في واديهم، وسايرتهم في أهوائهم، وناصرتهم على الحصول على شهواتهم، ولذائذهم، وتركت الشعب كله في وادٍ آخر، مما جعله يتحلل من تعاليم الدين ويتجه إلى التعاليم الماركسية التي كانت تبدو في قالب معسول، مما جعل الشعب يسير وراء منطقها الخلاب لأنها مست منه الوتر الجريح، فظنها البلسم الشافي، وأنجرف في تيارها في غير تعقل، وقامت الثورة الحمراء فهدمت بنيان الكنائس ودور العبادة الأخرى على رؤوس من بنوها.

وانتقل المرض الماركسي من روسيا إلى جاراتها كيوغوسلافيا، ورومانيا اللتين كانتا معقل المسيحية ومنبع تعاليمها؛ فاجتاح الدين أمامه، وانتشرت العدوى الشيوعية في أكثر البلاد المسيحية، وذلك من جراء الخلل الذي أصاب الكنيسة بفضل كهنتها، فانتشرت الاشتراكية الكاذبة والمساواة المخادعة، فأوقعت بالمجتمع المسيحي في شرك الذين حاربوا الله ورسله، وحطموا كل دين واعتبروا الدين خرافة.